سوريا/حمص: انتهاكات بحق مدنيين وسط غياب قنوات فعّالة للشكاوى والانتصاف

- طالت عمليات الخطف والقتل مدنيين من الطائفة العلوية بشكل أساسي في ظل عجز السلطات الانتقالية عن وقف تلك الجرائم ومحاسبة الجناة وتوفير سبل تقاضي فعّالة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حزيران/يونيو 2025

سوريا/حمص: انتهاكات بحق مدنيين وسط غياب قنوات فعّالة للشكاوى والانتصاف

طالت عمليات الخطف والقتل مدنيين من الطائفة العلوية بشكل أساسي في ظل عجز السلطات الانتقالية عن وقف تلك الجرائم ومحاسبة الجناة وتوفير سبل تقاضي فعّالة

1. مقدمة:

عقب سقوط النظام السوري بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" (سوريون)، عدداً من حالات الخطف في مناطق مختلفة من محافظة حمص، كان ضحاياها سبعة مدنيون من الطائفة العلوية، وفيما انتهت حوادث الخطف بمقتل أربعة من المدنيين، يظل مصير الثلاثة الآخرين مجهولاً، وسط تفاعلٍ ترواح ما بين المحدود والمعدوم من قبل السلطات الأمنية مع شكاوى الأهالي وتضارب المعلومات التي قدمتها لهم، وكذلك ضعف آليات الإبلاغ وانحيازها طائفياً في بعض الحالات، والتي سجلت ما بين 10 كانون الثاني/يناير و 10 شباط/فبراير 2025.

قوبلت شكوى إحدى العائلات بالإهمال من قبل جهاز الأمن العام، على الرغم من معرفتهم بهوية الخاطفين؛ فيما تعرضت عائلة أخرى للابتزاز المادي ودفعت مبالغ طائلة في سبيل الحصول على معلومات عن مصير أحد أفرادها المختطفين، فيما علمت عائلاتان عن مقتل أحبائهما المختطفين بمحض الصدفة، وكان أحد القتلى، مجنداً إلزامياً سابقاً في قوات الحكومة السورية، وقد اختطف وقتل على الرغم من امتلاكه بطاقة تسوية وضع مُنحت له من قبل السلطات الانتقالية الجديدة، وفقاً لأربعة إفادات تفصيلية جمعت من أقارب الضحايا، طالبوا جميعهم بإخفاء هوياتهم أو أية تفاصيل قد تدل عليها خوفاً من أية عمليات انتقامية قد تطالهم، وعليه تم استخدام أسماء مستعارة للدالة عليهم في التقرير.

ويعطي الانتماء الطائفي لضحايا هذا التقرير، مؤشراً قوياً على أن الحوادث الموثقة، لاسيما عمليات القتل، وقعت على الأرجح على "أساس هوية" الضحايا، وكانت سابقة لعمليات مشابهة "**قُتلت فيها عائلات بأكملها، بمن في ذلك النساء والأطفال والأفراد العاجزين عن القتال، وذلك خصوصاً في المدن والقرى ذات الغالبية العلوية**"، ما بين 6 و 10 آذار/مارس 2025، كما ورد في بيانٍ صدر عن مكتب المفوض السامي في الأمم المتحدة. فيما حققت منظمة "العفو الدولية"، في 32 عملية قتل في مدينة بانياس، وقعت ما بين 8 و9 آذار/مارس، وخلصت "إلى أنها كانت متعمدة وموجهة ضدّ الأقلية العلوية وغير مشروعة"، وحددت المسؤولية عنها على أنها لـ"ميليشيات تابعة للحكومة (الانتقالية)" برئاسة أحمد الشرع. وكان "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"، قد نشر حصيلة عن أحداث العنف في الساحل، قائلاً أنها أدت إلى مقتل **1169** مدنياً، قتل منهم 732 في اللاذقية و276 في طرطوس و161 في حماه. وكانت "مجموعة السلم الأهلي – سين"، السورية المستقلة، قد وثّقت في آخر إحصائية لها نُشرت بتاريخ **29** آذار/مارس **2025**، مقتل **1743** مدني ومدنية في الساحل السوري ما بين **6** و **10** آذار/مارس **2025**.

وكانت الحكومة الانتقالية السورية، قد تسلمت السلطة بعد سقوط نظام بشار الأسد، بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بفعل عملية "ردع العدوان"، والتي شنتها "هيئة تحرير الشام" (الهيئة) المنحلة الآن، مع فصائل معارضة أخرى، وقد نُصّب أحمد الشرع (قائد الهيئة سابقاً)، رئيساً لها بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025.

وتظهر عمليات الرصد والتدقيق التي قام بها فريق "سوريون"، من خلال متابعة الإبلاغات عن حالات خطف وقتل لأفراد من الطائفة العلوية، من قبل أطراف مجهولي الهوية، عبر منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإعلامية، أن الحالات الموثقة في هذه التقرير لابد وأنها جزء من عددٍ أوسع من الانتهاكات المماثلة، التي شهدتها مناطق مختلفة من سوريا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من استلام الحكومة الانتقالية، حيث رصد فريق المنظمة حادثتي خطف وقتل المدنيان باسل سميح فتاح وعبد الله حسام الدين الناعم، واختفاء مدني ثالث، حسن عيسى الأحمد، بعد اختطافه

في حمص أيضاً؛ ورصد الفريق كذلك، حادثة خطف وقتل المدني حسين زيود في اللاذقية، وحادثة مماثلة في دمشق، كان ضحيتها، الدكتور حسان ابراهيم، العالم في مركز البحوث العلمية في دمشق، وجميعهم من الطائفة العلوية.

بينما وثقت "مجموعة السلم الأهلي- سين"، خلال الفترة ما بين 9 كانون الأول/ ديسمبر 2024 و7 شباط/فبراير 2025، حدوث 68 حالة خطف مشابهة في محافظة حمص، انتهت 21 منها بمقتل الضحايا، فيما سجل طلب فدية في ثلاثة من الحالات. كما سرد تقرير لل "بي بي سي" (BBC)، قصص لمدنيان من حمص تعرضا للتعذيب وتهديد بالقتل خلال تواجدهما مع الخاطفين.

وفي سياق عمليات القتل التي طالت مدنيين من الطائفة العلوية أيضاً، رصد فريق "سوريون"، إعدامات ميدانية بحق 10 أشخاص في قرية أرزة العلوية، بريف حماه، على يد مسلحين لم يعرف انتمائهم بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2025. كما تحققت "سوريون" بالفعل، من حدوث عمليات إعدام ميداني بحق 16 شخصاً خلال يومٍ واحد في قرية فاحل العلوية، بريف حمص، بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025، خلال حملة أمنية لـ"الأمن العام" طالت القرية ضمن مناطق أخرى بريف حمص الغربي.

2. اختطاف الشقيقين يعرب ويزن ملحم، ويظل مصيرهما مجهولاً:

مساء الـ10 من كانون الثاني/يناير 2025، فقد ذوي الشقيقان يعرب ملحم (27)، ويزن ملحم (29)، التواصل مع الشابان بعد أن اقتادهما شخصان مسلحان من منزلهما إلى جهة مجهولة، لتنقطع أخبارهما بعدها، ويسكن الشقيقان في حي جب الجندلي، في مدينة حمص، وينحدران من الطائفة العلوية، وفقاً لزيد ملحم، أحد أقارب الضحيتان، مضيفاً أن يزن كان متخلفاً عن الخدمة العسكرية، فيما كان يعرب قد أدى خدمته الإلزامية في الجيش السابق لمدة عام ونصف بصفة طبيب مجند، فهو خريج طب أسنان.[1]

نوه زيد، أن العائلة على معرفة بالمسلحان، إذ سبق وأن تعرض يعرب للتهديد من قبل أحدهما، والذي عرف عن نفسه بأن اسمه "محمد" وأنه ينتمي إلى "لواء السعد" وهو أحد الألوية التابعة للمعارضة السورية في شمال البلاد،[2] ومهجّر من حي الخالدية، بحمص.

نقل زيد تفاصيل حادثة التهديد عن يعرب، والتي وقعت بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2025، عندما قصد يعرب أحد مراكز التسوية في المدينة بعد حملة تفتيش واسعة، من قبل إدارة العمليات العسكرية والأمن العام، طالت منطقة الزهراء والأحياء المحيطة بها ما بين 2 و4 من الشهر، مضيفاً أن يعرب لم يتمكن من إتمام اجراءات التسوية وقتها بسبب الطابور الطويل للعساكر المنتظرين، وفي طريق عودته إلى المنزل صادف العنصر المسلح "محمد"، بزيه العسكري المموه وسلاحه الخاص، والذي اقتاده إلى مقبرة باب الدريب تحت تهديد السلاح، بعد أن عرف أنه عسكري وينحدر من الطائفة العلوية:

> **"وعند وصولهما إلى المقبرة بدأ معه حديث طائفي قال فيه المسلح: "أنتم قتلتونا" (في إشارة إلى الطائفة العلوية)، فقال له يعرب: "لا يمكنك التعميم ولا يمكنك القول أننا كلنا قتلة"، وأكمل بعدها المسلح حديثه الطائفي، ثم وجه فوهة سلاحه الفردي "نوع كلاشنكوف" باتجاه ظهر يعرب ... ووجه يعرب إليه سؤال**

[1] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 11 شباط/فبراير 2025.
[2] تُرجّح "سوريون" بأنّ المقصود هم "لواء سعد بن الوقاص".

> **آخر: "إذا قتلتني هل يمكن القول أنه سيكون مصير كل العلويين القتل؟" فقال له المسلح: "نعم، سنقتل كل العلويين. أنتم العلويين كلكم كفار، لا تصلون ونساؤكم لا ترتدي الحجاب"، وعند الانتهاء من حديثه، قال ليعرب: "أنا لن أقتلك الآن ويبدو أنك شخص جيد".**

أضاف زيد، أن المسلح "محمد" أطلق سراح يعرب وأعاده إلى مكان لقائهم الأول، شريطة أن يبقي على محادثتهما في المقبرة سراً، وأخذ رقمه، ليقوم بعدها "محمد" بزيارة منزل يعرب بشكلٍ متكرر. خلال الزيارة الأولى، والتي حدثت في نفس اليوم، عرف "محمد" عن نفسه وعن انتمائه إلى الفصائل المسلحة المعارضة، بعد أن نزع اللثام عن وجهه وكان قد احتفظ به سابقاً، وقال ليعرب **"نحنا جئنا لنحميكم ونعلمكم أصول الصلاة"**، وفقاً لزيد، الذي أضاف **"أنه عندما خرج المسلح (محمد) من منزل العائلة في أول زيارة لهم، كان كل ما يرى سيارة فيها عناصر مسلحة سواء من الهيئة أو الأمن العام، يوقفها ويطلب هوياتهم، ويسألهم عن انتمائهم".**

أما الزيارة الثانية، فقال زيد أنها حدثت في 8 كانون الثاني/يناير 2025، بعد أن أرسل "محمد" ليعرب رسائل صوتية خلال اليوم **"تحثه على الصلاة والعبادة وأنه يجب على يعرب أن يجبر أخته على الحجاب وأن يعلم أهله الصلاة وأنه سيتأكد منه في مواعيد الصلاة إن أداها أم لا".** أضاف زيد، أن مسلحاً آخر، غير ملثم، رافق محمد يومها، قال أن اسمه "أبو النصر"، ويرتدي زي عسكري مموه وعلى زنده اليسار، شارة دائرية الشكل لونها أسود ومكتوب عليها بالأبيض "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

وكانت الزيارة الثالثة، يوم حادثة الخطف، واكتفى كلا المسلحان بلقاء يعرب على باب المنزل، وطلبا منه إحضار شقيقه يزن، وقد تعرف عليه "محمد" في الزيارة السابقة وكرر عليه الأسئلة الدينية والطائفية ذاتها التي سبق أن ووجها ليعرب، بحجة مساعدتهما على تسوية وضعهما بصفتهما عسكريين سابقين، وفقاً لزيد الذي قال أنه وبعد مغادرة المسلحين رفقة الشقيقان بنصف ساعة، اتصل المسلح "محمد" مع أخت الشابين:

> **"وهنا في المكالمة، كان يدعي أنه من الأمن العام ويقول: نحن جهاز الأمن العام وأخوتك يعرب ويزن موجودين لدينا ولا تسألوا عنهم أو تخبروا أحد وخلال ٣ أو ٤ أيام سيتم إخلاء سبيلهم وسبب احتجازهم هو أن أحد الشكاوى الواردة إلينا تقول أن الشابين يمكن أن يكونوا قد قاموا في وقت سابق بأعمال قتل، وهنا نفس الشخص المدعي من جديد أنه من الأمن، أرسل رسالة لأخت الشابين نصها: "نشالله ما يطلع عليهن شي"، وعندما اتصلنا نحن على رقم يزن رد علينا الخاطف وقال لنا نفس الكلام: "نشالله ما يطلع عليهن شي"".**

قال زيد، أنه وبعد انتهاء الاتصال، ذهب شقيق الشابان إلى حاجزٍ قرب المنزل، بين حي جب الجندلي وحي باب الدريب، وضع هناك بعد سقوط النظام، ليسأل عنهما، فنفى العناصر هناك رؤية الشابين، علماً أن **"الجيران قالوا أن الخاطف والشابين يعرب ويزن ذهبوا باتجاه الحاجز".** لجأ بعدها شقيق الشابين إلى قائد الحاجز، الذي أخذ رقم المسلح "محمد" وتواصل معه، فأكد له "محمد" انتمائه العسكري، ولكنه أنكر معرفته بيعرب ويزن، مدعياً أنه كان في مدينة جرابلس وقت حادثة الخطف، ليقوم بعدها قائد الحاجز بتفتيش هاتف الأخ، بحثاً عن تطبيقات تسجيل مكالمات.

تحدث زيد عن معاناة العائلة مع آلية تقديم الشكاوى، وذلك بعد أن زاروا كل مراكز الأمن العام والهيئة، ورفضوا جميعهم تسجيل الشكوى، ماعدا "مركز العرين" الذي وافق على تسجيل شكوى الخطف بعد الوساطة من أحد

أصدقاء العائلة، منوهاً أن المركز رفض التفاعل مع العائلة التي أرادت تقديم ما لديها من أدلة وكذلك تزويدهم بأي جهات يمكن أن تساعدهم بخصوص الحادثة، إذا قال المسؤول عن المركز، لشقيق الضحايا: **"لن تستفاد شيء ولن يرد عليك أحد".**

ختم زيد إفادته قائلاً، **"عندما يكون الشخص مقدم الشكوى علوي، لا يتم الاستجابة له"**، منوهاً أن والدة الضحيتان طرقت باب المحافظ في حمص، وفشلت برؤيته، وقصدت وزارة الداخلية في دمشق، لتلقى ذات المعاملة هناك أيضاً.

3. اختطاف حسين ابراهيم الخليل، ويبقى مصيره مجهولاً:

بتاريخ 3 شباط/فبراير 2025، فقدت عائلة حسين ابراهيم الخليل، مقيم في حمص المدينة ويمتلك محلاً لبيع الخضار في قرية جبورين بريف المدينة، الاتصال معه، فيما توجه، كما في كل أسبوع، إلى سوق الهال لشراء البضائع على متن سيارته الخاصة، ليبقى مصيره مجهولاً منذ ذاك التاريخ، وفقاً لقريبة الضحية، أسماء حسن، التي قالت أن العائلة تواصلت مع عناصر في "هيئة تحرير الشام"، والسجن المركزي في حمص، وقدمت شكوى في أحد مراكز الأمن العام في المدينة، وبحثت عنه في مستشفياتها، دون أن ترد عنه أو عن سيارته أية معلومات لأي من هذه الجهات.[3]

نوهت أسماء، أن زوجة الضحية تعرضت لابتزاز مالي بشكل متكرر ودفعت مبالغ مالية طائلة، مقابل وعود بالحصول على معلومات عن مصير زوجها، حيث تواصل معها شخص عبر تطبيق "الواتساب"، بعد يومين على اختفاء حسين، وعرف عن نفسه أنه من "إدارة العمليات العسكرية في إدلب"، وأن اسمه "الشيخ أحمد الإسماعيل".

أضافت أسماء، وأنه خلافاً لنتائج بحث العائلة، أخبرها الشخص المتصل بدايةً أن "إدارة العمليات" ألقت القبض على زوجها عند دوار كرم الشامي في حمص وأنه سيحول إلى إدلب، دون أن يذكر سبب اعتقاله، ليعود بعدها، ويطلب منها مبلغ 6 مليون ليرة سورية (حوالي 600 دولار أمريكي)، مقابل الحصول على صورة لزوجها ومعلوماتٍ عنه سيحصل عليها من أحد أقاربه في الأمن العام بحمص، وحسب ادعائه بعد تواصله مع قريبه فإن **"زوجها، أخذه الأمن العام، لأن أحد الأشخاص المطلوبين كان يرافقه، فقاموا باحتجازه والشخص المطلوب والسيارة، وأن سبب الاعتقال حينها كان بسبب مواجهة زوجها تهمة مرافقة شخص مطلوب لتهريبه".**

تواصل بعدها، قريب المتصل الأول، بنفسه مع الزوجة، مدعياً أنه من الأمن العام وتحت لقب "الحوت"، وأخبرها أنه سيسمح لها بالتواصل مع زوجها مكالمة فيديو، عند تحويلها المبلغ المطلوب (6 مليون ليرة سورية)، وفقاً لأسماء، التي أضافت:

> **"تم تحويل المبلغ بتاريخ 6 شباط/فبراير 2025، عبر شركة الهرم للحوالات المالية إلى سيدة من مدينة جبلة، بعد أن أرسل (المتصل) معلوماتها الشخصية ... وعندما أرسلت له (الزوجة) صورة الوصل الذي يؤكد أنها قامت بعملية التحويل، قام بإرسال صورة لها وحذفها على الفور، وادعى أنها صورة لزوجها وأن المشكلة في جهازها الخلوي، وأنه "لا يفتح الصورة"".**

عاد الشخص، وطالب الزوجة بدفع مبلغ إضافي قدره 3 مليون ليرة سورية (حوالي 300 دولار أمريكي)، مقابل إطلاق سراح زوجها، قائلاً أنه في "سجن الهيئة في إدلب"، مدعياً أنه سيوصله إلى حمص وسيعمل على إخلاء سبيله من

[3] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 14 شباط/فبراير 2025.

مركز للأمن العام هناك وسيزوده بختمٍ على يده، سيساعده على استعادة سيارته لاحقاً، زاعماً أنها كانت لدى "العمليات العسكرية في حمص"، وفقاً لأسماء، التي أضافت أن الزوجة حولت المبلغ بالفعل لنفس السيدة في جبلة بتاريخ 12 شباط/فبراير 2025، دون أن تحصل على أية معلومات عن مصير زوجها بالمقابل.

4. اختطاف ومقتل الشابين محمود الخليل وغدير مرعي:

بتاريخ 10 شباط/فبراير 2025، تسلم ذو المدنيين، غدير خضر مرعي، ووالد زوجته محمود سليمان الخليل، جثث القتيلين، بعد اختفائهما لمدة 13 عشر يوماً، إذ فقدت عائلتي الضحيتين التواصل معهما بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025، خلال عودتهما من قرية القرنية، بريف حمص الغربي، بعد أن خرجا لشراء الحاجيات لمحلٍ لبيع الغذائيات في قرية المشرفة بريف حمص، وذلك خلال مرورهما من شارع مكاتب السيارات في حي البياضة، حيث يوجد حاجز عسكري، وفقاً لمحمد نصر، أحد أقارب الضحيتين.[4]

أضاف محمد، أن تبعية عناصر الحاجز المذكور تبقى غير معروفة، إلا أنه:

> **"سيء السمعة بالمعاملة، وأغلب الأشخاص الذين تم فقدان الاتصال بهم في تلك المنطقة وجدت جثثهم في أماكن بعيدة عن الحاجز وفي نفس المنطقة التي يسيطر عليها الحاجز بحسب روايات ذوي الأشخاص (الآخرين) الذي تم فقدان الاتصال بهم هناك".**

نوه محمد أن أسباب الخطف والقتل قد تكون بهدف السرقة، إذ كان الضحيتان يقودان سيارة ومعهما مبلغ 25 مليون ليرة سورية (حوالي 2400 دولار أمريكي)، بالإضافة للبضائع، أو "وبهدف العمليات الانتقامية"، فكلا المدنيين من الطائفة العلوية.

كما تحدث محمد عن معاناة العائلتين والتحديات التي واجهوها عند محاولتهم التواصل مع السلطات المعنية، سواءً "الأمن العام" أو "هيئة التحرير الشام"، لإبلاغهم بالحادثة، فلم يتمكن الأهل من التواصل مع هذه الجهات بشكلٍ مباشر، وإنما من خلال واسطات، إذ لجأوا لأصدقاء لهم في تلبيسة، حمص، ممن لهم معارف في "الهيئة"، مضيفاً: **"أصدقائهم من تلبيسة قالوا لهم أنهم تواصلوا مع الهيئة وأن الشخصين (الضحيتين) على ذمة التحقيق وبعد أيام من ذلك، نفوا الخبر وقالوا أنهم ليسوا موجودين عند الهيئة".**

وفي تقرير الطب الشرعي الخاص بغدير، الذي وثق تعرض الضحية لإصابة بعيار ناري أسفل الذقن ومنتصف الجبهة، سُجِل تاريخ الوفاة على أنه 3 شباط/فبراير 2025، أي أسبوع قبل تسليم الجثة، وفقاً لمحمد، الذي قال:

> **"كانوا في براد الموتى في مشفى الوليد بحمص ولم يخبرنا أحد بوجودهما هناك، وبالصدفة تعرف عليهم أحد الأشخاص وأخبر أهلهما بذلك ... وعند استلام الجثتين لم نستلم معهما أي وثائق أو ممتلكات أو أموال من التي كانت معهم خلال لحظة الخطف".**

[4] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 17 شباط/فبراير 2025.

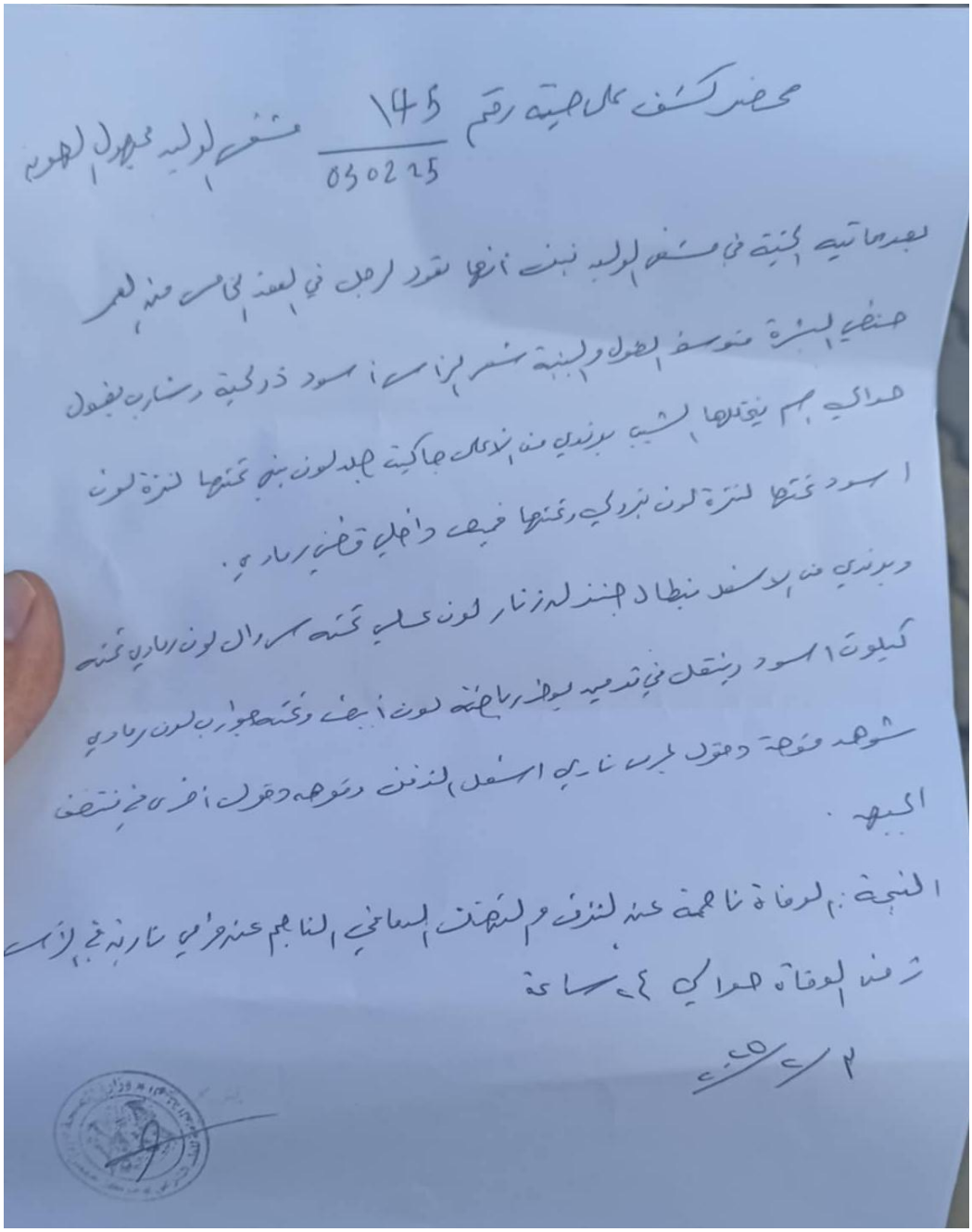

صورة عن تقرير الطب الشرعي الخاص بالضحية غدير مرعي، حصلت عليها "سوريون" من المصدر.

5. اختطاف ومقتل الشقيقين محمد وأمجد شدود:

بتاريخ 10 شباط/فبراير 2025، شيعت عائلة الشابين محمد سامر شدود (26 عاماً)، وشقيقه أمجد (25 عاماً)، من مسجد علي بن أبي طالب، في حي الفردوس، بمنطقة وادي الذهب، إلى مقبرة الفردوس بمدينة حمص، وذلك بعد أن وجدت جثتاهما في أراضٍ زراعية بمدينة مورك، بحماه ذات اليوم، وذلك بعد خمسة أيام من اختطافهما قرب منزلهما، في حي كرم الزيتون قرب دوار الأصيل، من قبل مسلحين ملثمين وضعوهما في سيارة بيضاء، خلال عودتهما من عملهما الساعة 1:00 صباحاً بتاريخ 5 شباط/فبراير 2025، وفقاً لأحمد رامي، أحد أقارب الضحيتين، والذي تعرف

على جثتيهما من خلال فيديو نشر على قناة تيليغرام، اسمها "كابوس جرابلس"، وتواصل مع عدة جهات لجلب الجثث من مشفى حماه الوطني إلى حمص.[5]

نوه أحمد أنه، وقبل معرفة مصير الشابين، عانت العائلة من تضارب المعلومات حول مكان تواجدهما، على الرغم من تفاعل السلطات مع الحادثة، فقد وضع الأمن العام حاجزاً قرب منزل الضحايا، ونشر عناصراً للسؤال عن السيارة التي قامت بعملية الاختطاف، إلى أن حل الصباح وحصلت العائلة على فيديو لعملية الخطف من كاميرا مراقبة لأحد المحال القريبة من موقع عملية الخطف، وسلمته لجهاز الأمن العام الذي قام بتعميمه، مضيفاً:

> **"في اليوم التالي للحادثة، تعددت الآراء من قبل عناصر الأمن العام، فبعضهم كان يتصل بنا ويقول: "قمنا بإلقاء القبض على الفاعلين والشابين المخطوفين كانوا معهم". وأحد العناصر في مقر للأمن العام في منطقة الانشاءات قال لنا: "الشابين المخطوفين موجودين في مركز الأمن العام ولا تتعذبوا بالسؤال عنهم، لأنهم موجودين عندهم بطبيعة الحال، وإذا كان سيتم إخلاء سبيلهم فسيأتون بهم إلى المنزل مباشرة".**

يقول رامي، أن العائلة قصدت عدداً من مراكز الأمن العام للحصول على معلومات عن مصير الشابين، وتأكدت من أن الحادثة كانت عملية خطف، مع تأكيد الإدارة في سجن حمص المركزي، أنه لا وجود للشابين لديها، مضيفاً أن حالة تضارب المعلومات استمرت إلى حد اكتشاف مقتل الشابين:

> **"قبل وصول خبر العثور على جثتي الشابين مقتولين بحوالي ساعة ونصف كانت قد ذهبت والدتهما إلى مبنى محافظة حمص والتقت بالسيد حمزة قبلان وكان متعاون مع والدة الشابين، وأخبرت سكرتيرة حمزة قبلان الأم: "نشالله هاليومين بتشوفوهن بالبيت" لكن لم تقل السكرتيرة أنهم موجودين عند الأمن العام أو أنهم يعرفون شيئاً عن ذلك".**

يضيف رامي، أن أكثر ما استغربته العائلة بعد وصول خبر وجود الجثتين على أطراف قرية مورك، هو **"كيف وصل الشابان بعد خطفهما إلى هناك؟ وكيف مرّ الخاطفون على كل الحواجز وصولاً إلى مورك دون أن يقوم بإيقافهما أحد؟"**، منوهاً أن المشفى الوطني في حماه رفض منح العائلة تقرير الطب الشرعي الذي يسرد سبب الوفاة، وأن المشفى أخبر الأهل أن بإمكانهم الحصول عليه بعد انقضاء شهر ونصف، وأن السلطات لم تبدي أي اهتمامٍ بالحادثة بعدها.

نوه رامي أن أمجد، كان قد أنهى خدمته الإلزامية واستعاد بطاقة هويته المدنية، فيما كان محمد مجنداً إلزامياً، وخدم لحوالي ثلاثة أشهر فقط، قبل سقوط النظام وتسريحه، وأنه كان قد أجرى تسوية وحصل على بطاقة كانت بحوزته يوم اختطافه.

[5] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 17 شباط/فبراير 2025.

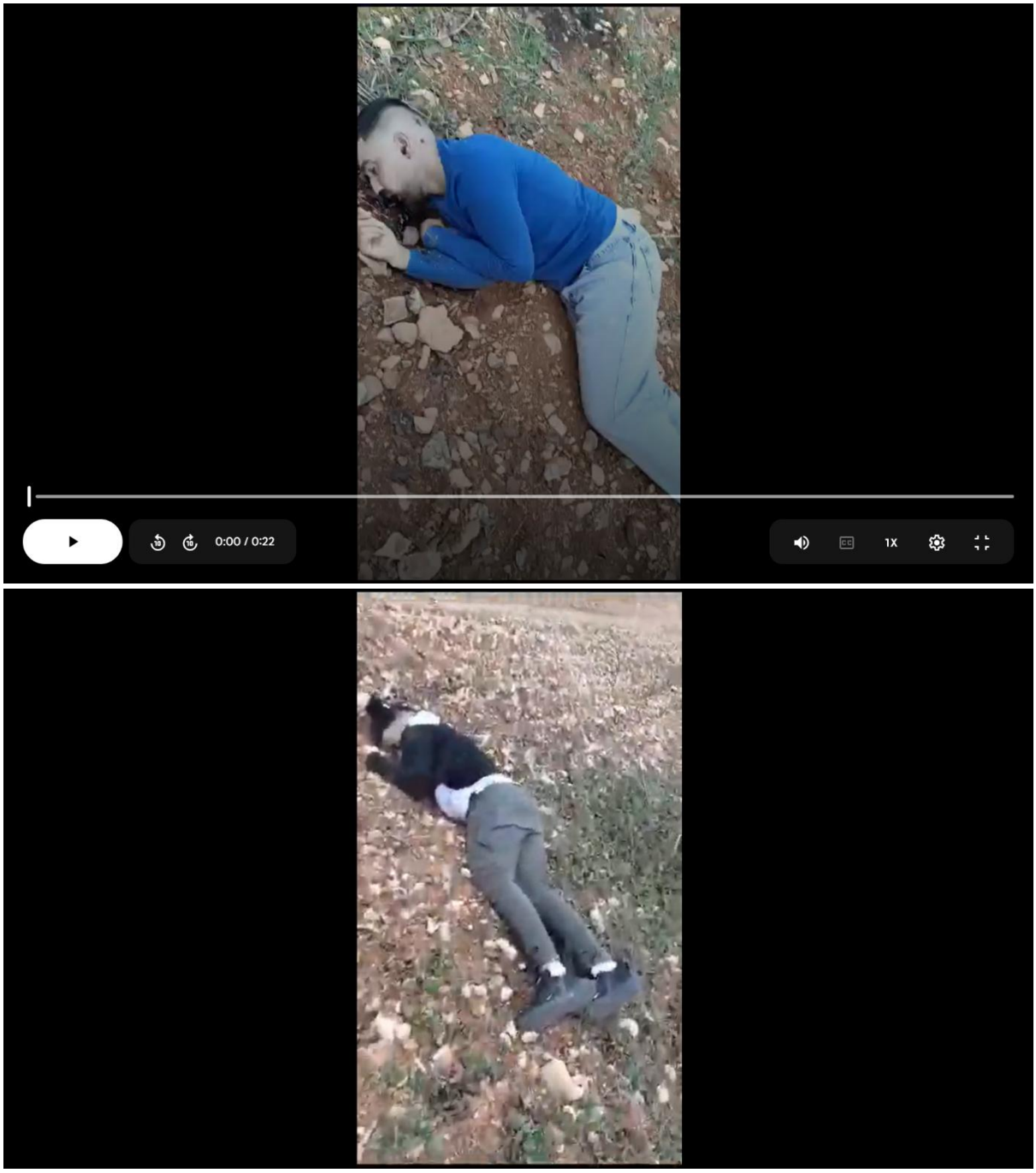

لقطات شاشة من فيديو، ظهرت فيه جثث الشقيقين محمد وأمجد شدود. المصدر: قناة تيليغرام "كابوس جرابلس".

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.

كُتب هذا التقرير بدعم من منظمة Impunity Watch ووزارة الخارجية الهولندية. إنّ محتوى هذا التقرير من مسؤوليات "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ولا يعكس أو يمثل بالضرورة وجهات نظر Impunity Watch أو وزارة الخارجية الهولندية.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

Impunity Watch